

كي بي أم جي  
الطابق الرابع، بناية بنك HSBC  
منطقة مطرح التجارية  
ص.ب ٦٤١  
الرمز البريدي ١١٢  
سلطنة عمان  
هاتف +٩٦٨ ٢٤٧٠٩١٨١  
فاكس +٩٦٨ ٢٤٧٠٠٨٣٩

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين  
إلى مساهمي شركة المطاحن العمانية ش م ع و شركاتها التابعة

تقرير حول مراجعة القوائم المالية المنفصلة و الموحدة

**الرأي**  
لقد راجعنا القوائم المالية المنفصلة والموحدة المرفقة لشركة المطاحن العمانية ش م ع ("الشركة الأم") و شركاتها التابعة ("يُشار إليهم بالمجموعة") الواردة على الصفحات ٢ إلى ٣٥ وتشمل قائمة المركز المالي المنفصلة والموحدة كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٧ وقائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المنفصلة والموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ والايضاحات وتشمل ملخص السياسات المحاسبية الهامة ومعلومات تفسيرية أخرى.

برأينا أن القوائم المالية المنفصلة والموحدة المرفقة تمثل بصورة عادلة، و من كافة الجوانب الجوهرية، المركز المالي المنصل والموحد للشركة الأم والمجموعة كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٧ وأدائهم المالي وتدفقاتهم النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

**أساس الرأي**  
قمنا بأعمال المراجعة طبقاً لمعايير المراجعة الدولية، و بموجب تلك المعايير فإن مسؤولياتنا مبنية بشكل أوفى في فقرة "مسؤولية مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية" إننا مستقلون عن المجموعة طبقاً لقواعد سلوك المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الدولية بالإضافة الى المتطلبات السلوكية ذات الصلة بأعمال مراجعة القوائم المالية في سلطنة عمان حيث استوفينا مسؤولياتنا السلوكية الأخرى طبقاً لتلك المتطلبات و طبقاً لقواعد مجلس معايير السلوك الدولية. وفي اعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تعتبر كافية وملائمة لتكون أساساً لرأينا.

**موضوعات هامة تتعلق بالمراجعة**  
الموضوعات الهامة المتعلقة بمراجعة الحسابات هي تلك الموضوعات - من حيث تقديرنا المهني - التي كانت فائقة الأهمية أثناء مراجعتنا للقوائم المالية المنفصلة والموحدة للسنة الحالية، و قد تمت معالجة تلك الموضوعات بشكل عام في سياق مراجعتنا للقوائم المالية المنفصلة والموحدة ولدى تكوين رأينا على تلك القوائم، غير أننا لا نبيدي رأياً مستقلاً حول تلك الموضوعات.

تدني قيمة الذمم المدينة التجارية و مبلغ الدعم المستحق القبض .  
أنظر إيضاح ٣ صفحة ٨ وإيضاح ٤ (ج) صفحة ١١ وإيضاح ١١ صفحات ١٨ و ١٩ من القوائم المالية المنفصلة والموحدة .

- موضوع هام متعلق بالمراجعة**  
لدى المجموعة مبلغ هائل يمثل أرصدة الذمم المدينة التجارية قدره ١٣,٧ مليون ريال كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٧ و بما أن الزبائن واقعين حالياً تحت ضغط مالي كبير بسبب الأثر الاقتصادي لانخفاض أسعار النفط فإنه توجد خطورة كبيرة من عدم إمكانية تحصيل تلك الأرصدة.
- كيفية معالجتنا للموضوع أثناء قيامنا بأعمال المراجعة**  
اشتملت إجراءات المراجعة التي قمنا بها - ضمن إجراءات أخرى - على ما يلي:
- اختبار الضوابط الرقابية الداخلية بالمجموعة على إجراءات تكوين مخصصات الذمم المدينة التجارية المشكوك فيها
  - مراجعة التحصيلات اللاحقة التي تمت بعد نهاية السنة المالية .
  - الاستعانة بأحد الفنيين من تكنولوجيا المعلومات لتقييم دقة كشوف أعمار الذمم المدينة التجارية .
  - اختبار كفاية مخصصات تدني قيمة الذمم المدينة التجارية بالشركة و ذلك بمراجعة ظروف تكوين المخصصات السابقة و تقييم تحليل أعمار الذمم المدينة التجارية .
- تحديد إمكانية تحصيل مبالغ تلك الأرصدة ينطوي على أحكاماً تقديرية هامة تستند إلى افتراضات عديدة تشمل توقيت المداد و المبالغ التي يتعين تكوين مخصص لها حتى يمكن تحصيل تلك الأرصدة .

• البحث عن دليل ملائم و كافي لتأييد مزاعم الإدارة بشأن مبلغ و توقيت تحصيل الدعم المستحق القبض .

مبلغ الدعم المستحق القبض من حكومة سلطنة عمان هو ٥,٣ مليون ريال لدعم تكلفة شراء القمح بغرض دعم الشركة الأم للإبقاء على أسعار بيع الدقيق في سلطنة عمان ضمن مستوى معين. و قد احتسبت الإدارة مبلغ الدعم على أساس مراسلات واردة من وزارة التجارة والصناعة التي قامت بالاشتراك مع وزارة المالية بتأجيل سداد ذلك الرصيد من يوليو ٢٠١٣ بسبب قيامها بمراجعة أسس احتساب مبلغ دعم القمح . وبالنظر الى التأخير المطول في سداد هذا الدعم المستحق القبض – إضافة الى الدعم التأكد من أسس احتسابه – فإن امكانية تحصيل هذا المبلغ تحيط بها مخاطر كبيرة.

#### القيمة العادلة للاستثمارات في شركات تابعة

أنظر إيضاح ٣ صفحة ٨ و إيضاح ٤ (هـ) صفحة ١٠ و إيضاحات ٨ (أ) إلى ٨ (ج) صفحات ١٤ و ١٥ من القوائم المالية المنفصلة و الموحدة

#### موضوع هام متعلق بالمراجعة

تم إثبات الاستثمارات في الشركات التابعة في القوائم المالية المنفصلة بقيمتها العادلة و هي مبلغ ١٥ مليون ريال في ٣٠ يونيو ٢٠١٧

كيفية معالجة الموضوع أثناء قيامنا بأعمال المراجعة اشتملت إجراءات المراجعة التي قمنا بها على ما يلي:

- الاستعانة بخبير تقييم من جانبنا للمساعدة في تقييم ملائمة الافتراضات التي اتبعتها الإدارة .
- تمحيص ملائمة توقعات الإدارة المستخدمة في تقييم الاستثمارات في الشركات التابعة و ذلك بالرجوع إلى النتائج التاريخية السابقة.
- مراجعة الدقة الحسابية لاحتسابات القيمة العادلة التي أجرتها الإدارة .
- دراسة كفاية إفصاحات الشركة الأم عن مستوى التقديرات المستخدمة في التوصل إلى القيمة العادلة للاستثمارات في الشركات التابعة .

الخطورة هي أن تقييم الاستثمارات في الشركات التابعة ربما يكون جرى إثباته بشكل محرف بسبب إتباع أساليب تقييم غالباً ما تشمل ممارسة أحكاماً تقديرية هامة و استخدام افتراضات و تقديرات .

#### مسؤولية الإدارة و المكلفين بالحوكمة عن إعداد القوائم المالية

الإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية المنفصلة و الموحدة عرضها بشكل عادل طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية و متطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة سوق المال و قانون الشركات التجارية لسنة ١٩٧٤ و تعديلاته، و كذلك عن ضوابط الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من المخالفات المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية المنفصلة و الموحدة ، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار بمزاولة نشاطها ، الإفصاح - عند الضرورة - عن الموضوعات المتعلقة باستمرارية مزاولة النشاط و استخدام أساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعزم الإدارة إما تصفية المجموعة أو التوقف عن مزاولة النشاط أو لا بديل واقعي إلا القيام بذلك .

المكلفين بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على إجراءات إعداد التقارير المالية للمجموعة .

#### مسؤولية مراجعي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

هدفنا هو الحصول على تأكيداً ملائماً حول ما إذا كانت القوائم المالية المنفصلة و الموحدة بشكل عام تخلو من التحريفات الجوهرية سواء بسبب الغش أو الخطأ ، و أن نقوم بإصدار تقريراً حول مراجعتنا يشمل رأينا . التأكيد المناسب هو مستوى عالٍ من التأكيد و لكن لا يعتبر ضماناً بأن أعمال المراجعة التي تمت طبقاً لمعايير المراجعة الدولية سوف تكشف دائماً المخالفات المادية عند وجودها ، إذ أن المخالفات يمكن أن تنشأ عن طريق الغش أو الخطأ و تعتبر جوهرية - سواء إفرادياً أو في مجموعها - إذا أمكن التوقع بشكل معقول بأنها تؤثر على القرارات المالية للمستخدمين و هي القرارات المأخوذة على أساس تلك القوائم المالية المنفصلة و الموحدة.

و كجزء من أعمال المراجعة طبقاً لمعايير المراجعة الدولية ، فإننا نقوم بممارسة أحكاماً مهنية و المواظبة على قدر من الشك المهني طوال اجراءات المراجعة ، كما أننا نقوم بما يلي :

- تحديد و تقييم مخاطر المخالفات المادية بالقوائم المالية المنفصلة و الموحدة سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ ، تصميم اجراءات المراجعة و القيام بها لدرء تلك المخاطر و الحصول على أدلة مراجعة كافية و ملائمة لتكون أساساً لرأينا . و تعتبر مخاطر عدم اكتشاف مخالفات مادية ناشئة عن غش أعلى من مخاطر المخالفات المادية الناشئة عن خطأ لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ ، تزوير ، حذف متعمد ، سوء عرض أو تجاوز لضوابط الرقابة الداخلية .
  - استيعاب الضوابط الرقابية الداخلية المتعلقة بأعمال المراجعة حتى يمكن تصميم اجراءات مراجعة تكون ملائمة للظروف ، و لكن ليس بغرض إبداء رأياً حول فعالية تلك الضوابط الرقابية الداخلية بالمجموعة .
  - تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة و معقولة التقديرات المحاسبية و الإفصاحات المتعلقة بها التي وضعتها الإدارة .
  - استخلاص النتائج بشأن ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي و - على أساس أدلة المراجعة التي حصلنا عليها - ما اذا وجدت شكوك مادية تتعلق بأحداث أو أوضاع قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة الشركة الأم و المجموعة على الاستمرار بمزاولة نشاطهما . و إذا انتهينا الى وجود شكوك كبيرة ، فإن الأمر يتطلب منا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة بالقوائم المالية المنفصلة و الموحدة أو الى تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية . و مع أن نتائجنا تستند إلى أدلة المراجعة التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقريرنا ، إلا أن الأحداث أو الأوضاع المستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة الأم و المجموعة عن مزاولة نشاطهما .
  - تقييم عام لعرض، بنية و محتوى القوائم المالية المنفصلة و الموحدة بما في ذلك الإفصاحات ، و ما إذا كانت القوائم المالية المنفصلة و الموحدة تمثل المعاملات و الأحداث الرئيسية بطريقة تحقق التمثيل العادل .
  - الحصول على أدلة مراجعة ملائمة و كافية بشأن البيانات المالية للشركات أو الأنشطة داخل المجموعة و ذلك لإبداء رأياً حول القوائم المالية الموحدة ، كما أننا مسؤولين عن توجيه و الإشراف على و أداء أعمال مراجعة المجموعة ، و نظل مسؤولين تماماً عن رأينا بعد مراجعة الحسابات .
- و قد قمنا بإبلاغ المكلفين بالحوكمة بخصوص - ضمن أمور أخرى - بنطاق العمل و توقيت أعمال المراجعة و النتائج الهامة للمراجعة بما في ذلك أي جوانب قصور هامة في ضوابط الرقابة الداخلية التي رأيناها أثناء قيامنا بأعمال المراجعة .
- كما قمنا أيضاً بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد التزامنا بمتطلبات قواعد السلوك المهني ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية ، كما أبلغناهم بكافة العلاقات و الموضوعات الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على ضوابط حماية استقلاليتنا بحسب الأحوال .
- الموضوعات التي أبلغناها الى المكلفين بالحوكمة هي التي نرى أنها كانت بالغة الأهمية في مراجعة القوائم المالية المنفصلة و الموحدة للفترة الحالية و لذلك فهي موضوعات هامة تتعلق بالمراجعة . و نبين تلك الموضوعات في تقرير مراجعتنا ما لم يحول القانون أو اللوائح دون الإفصاح العام عنها أو - تحت ظروف نادرة جداً - نرى عدم ضرورة الإبلاغ عن أحد الموضوعات في تقريرنا بسبب العواقب السلبية الناتجة عن ذلك و التي قد يتوقع معها أن تفوق فوائد الصالح العام لذلك التبليغ .
- تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى
- نفيد في تقريرنا أن القوائم المالية المنفصلة و الموحدة للشركة الأم و المجموعة كما في والسنة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٧ مطابقة من جميع النواحي الجوهرية مع :
- متطلبات الإفصاح ذات الصلة الصادرة عن هيئة سوق المال.
  - أحكام قانون الشركات التجارية لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته.



بول كالاهان

٢٣ أغسطس ٢٠١٧